الدعوات، الى قراري مجلس الامن الدولي في جلسات المؤتمر الاعتيادي؛ وايداع الاتفاقيات التي يتمّ التوصّل اليها لدى المنظمة الدولية؛ وضمانات مجلس الامن الدولي التي تكفل تطبيق الاتفاقيات المقبلة؛ كما ان هناك تفهّماً عاماً بخصوص مشاركة ممثلي السوق الاوروبية المشتركة، والاقطار الخليجية والمغربية، بصفة مراقبين (توماس فريدمان، **المصدر نفسه**، ٢١/١٠/١٩٩١).

على هذا الاساس، وجّه الرئيسان، بوش وغورباتشيوف، دعوة الى الاطراف المتنازعة، نصّت على استعدادهما لمساعدة الاطراف على تحقيق تسوية سلمية ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات مباشرة، ترتكز على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. وأوضحت الدعوة ان الحكومات المدعوّة هي اسرائيل وسوريا ولبنان والاردن؛ أمّا الفلسطينيون، فيدعون جزءاً من الوفد الاردني ـ الفلسطيني؛ وستدعى مصر «بصفة مشارك»؛ وسيكون المجتمع الاوروبي «مشاركاً في المؤتمر» و«ممثّلاً في رئاسته». وأكدت انه «لن تكون للمؤتمر سلطة فرض الحلول على الاطراف، أو حق رفض الاتفاقيات التي ستتوصل اليها». ونصّت على ان المفاوضات مع الفلسطينيين، من خلال الوفد المشترك، ستدور على مراحل تبدأ بمحادثات حول ترتيب الحكم الذاتي المؤقت، بهدف التوصّل الى اتفاق في موعد أقصاه سنة واحدة، وتدوم ترتيبات الحكم الذاتي خمسة أعوام، على ان تجرى، بدءاً من العام الثالث، المفاوضات في شأن الوضع الدائم؛ و«ستدور هذه المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم، والمفاوضات بين اسرائيل والدول العربية على أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩ ـ ٢٠/١٠/١٩٩١).

ولا ريب في ان أيّ تدقيق في طبيعة الدعوة يسمح بالقول، ان ثمّة مواقف ثلاثة أساسية انطوت عليها. الاول، هو الاستمرار في رفع شعار مقايضة الارض بالسلام. والثاني، اعتبار قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ الأساس للمفاوضات في مؤتمر السلام. امّا الثالث، فهو المفاوضات الثنائية والمباشرة داخل المؤتمر بين أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي التي تؤدي، وحدها، الى نتائج؛ ورفض ان يكون لعرّابيْ المؤتمر، أي واشنطن وموسكو، أي دور أساس فيه، سواء لجهة توجيه مناقشاته، أو لجهة فرض حلول معيّنة للمشاكل على أطراف النزاع (لاسلي غيلب، **المصدر نفسه**، ٣١/١٠/١٩٩١).

من هنا، مثلاً، امتنع وزير الخارجية الاميركية عن الخوض في النتائج المتوقّعة لمؤتمر السلام، أو التطرّق الى مواضيع حسّاسة، مثل استمرار اسرائيل في بناء المستوطنات في الارض المحتلة، وتطبيق قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ورسم الحدود النهائية لاسرائيل، وغيرها من المسائل المتوقّع طرحها في المؤتمر؛ واكتفى بالقول، ان بلاده ستقوم بدور «منصف»، لكنها لن تشارك في المفاوضات الثنائية بين اسرائيل والدول العربية الاطراف في النزاع، ما لم يوافق على ذلك طرفا أي خلاف. لكنه أضاف ان موقف بلاده من الخلاف على تفسيرات القرار الرقم ٢٤٢، خصوصاً ما يتعلّق بانسحاب اسرائيل من على «أراضٍ» أو من على «كل الاراضي» المحتلة، يستند الى القرار ذاته من حيث مبادلة الارض بالسلام، و«سنترك الامر عند هذه النقطة» (**الحياة**، ٢٨/١٠/١٩٩١).

هذا الامر عكسه، بشيء من التفصيل، الرئيس الاميركي في خطابه الذي ألقاه في جلسة افتتاح مؤتمر السلام في مدريد. فقد بدا واضحاً ان بوش وضع، منذ لحظة الافتتاح، اطراف النزاع تجاه الاستحقاقات التي تنتظرهم، بتحديده الهدف النهائي للمؤتمر، من جهة، وبتشديده على ان بلاده لن تفرض حلاً، من جهة أخرى، مشيراً، بوضوح، الى احتمال تغيير حدود دول المنطقة، والى ضرورة اتفاق الاطراف على «آلية» للمفاوضات (**المصدر نفسه**، ٣١/١٠/١٩٩١).

أكثر من ذلك، أوضح الرئيس الاميركي المبادىء التي سترتكز هذه «الآلية» عليها، كالآتي:

أولاً: على اسرائيل وجيرانها العرب ان يدخلوا في مفاوضات مباشرة. وذكر، للمرة الاولى، عبارة «الجيران الفلسطينيين واسرائيل». وأكد ان الحوار بين اسرائيل والفلسطينيين سيتميّز عن الحوار بين اسرائيل والدول العربية.

ثانياً: ان الولايات المتحدة الاميركية مستعدة لدعم المطالب القصوى لأي طرف، ولكن على طرفي الحوار ان يكونا مستعدّين للتوفيق، والأخذ والردّ.